وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم الجغرافية

البيئة الاستثمارية في البصرة

تقرير مقدم الى

الاستاذ الدكتور

فارس مهدي محمد

من قبل طالب الدراسات العليا (الماجستير)

علي عبد الكريم

١٤٤٠ ه ٢٠١٩ م

البيئةالاستثماريةفيالبصرة :

الاستثمار ركيزة أساسية مهمة فيدعم الاقتصاد المحليو الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية الم
مستدامة، بما يتسقو مصالح البصرة و العراق عمو ماً و يحقق الاستقرار السياسيو الاقتصاديو الاج
تماعي المنشود، منخلال تفعيل الترابط بين الاقتصادو المكوناتالأخر للدولةو المجتمع بمنظومةم
تكاملة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحليفي البصرة فيمجالاتالإنتاجو الإدارةو التسويق
وخفضمعدلالفقرو البطالة .
يعدالاستثمار أحدأكثر المتغيراتالاقتصادية الكلية أهمية، وتعتمددرجةترقيو تطور أيبلد علىح
جممايخصصمنناتجة المحليللاستثمارو علىتدفقاتالاستثمار الأجنبية الوافدةو علىكفاءةالاست
ثمار، لأنالاستثماريؤديإلىإيجادأوزيادةالطاقةالإنتاجيةفيالاقتصادالوطني .

تسعىالعديدمنالدولإلىجذبالاستثماراتالأجنبيةالمباشرة لأنهاتجلبمزايا إضافيةلمواطنيهامنخ
لالنقلالتكنولوجياو الخبراتالمتعلقةبإدارةالموارد البشرية، ويمكنجعلهذهالوفوراتأكثر واقع
يةعندتشكيلروابطوثيقةبينالمستثمرينالأجانبو المشاريعالمحلية، و هيمفيدةفيتوجيهإمكاناتال
مشاريعالصغيرةو المتوسطةالحجم .
ويمكنتعزيز هذهالروابطمنخلالإيجادمناخاستثماريمناسب، مثلاتوفر التجارةالحرةو الأنظ
مةالاستثمارية فيسياقالسياساتالتنافسيةالقويةبيئةملائمةلنقلالتكنولوجيا، كمايمكندعمالروا
بطالوثيقةو الفوائدالكبيرةللاستثمار الأجنبيمنخلالجهودالحكومةلتحسينالموارد البشريةعب
ر الاستثماراتفيالصحةو التعليمو التدريب

إنالآثار الإيجابيةللاستثمار لاتحدثمنخلالهفحسبو إنماأيضاًبسببالكفاءة، ولكنالأهممنذلكأنآثا
ركفاءةالاستثماريتوقفعلىتوافر القدراتالاستيعابية، وفيمقدمةتلكالقدراتوجود إدارةسليمةللا
قتصادالكلي، وبنيةأساسيةمعقولة، وحدأدنىمنرأسالمالالبشري، وقدر منالتطور فيالقطاعالم
الي، و هذايعنيأننابصددمايطلقعليهبالبيئةالاستثمارية أومناخالاستثمارو الذييشملكلالعناص
ر التييمكنأنتؤثر فيجاذبيةالاستثمار بالنسبةللمستثمرينفيمكانمابالمقارنةمعغيرهامنالأماكن
، وبشكلعامفإننجاحأياقتصادفيجذبالاستثماراتالأجنبيةيتوقفعلىعدةعوامل، بعضهاملموسكا
لبنيةالتحتيةمنمطاراتو موانئو طرقو مصادرطاقةو وسائلاتصالات، وبعضهاالآخر غيرملـ
موسمثلالنظمو السياساتو التشريعات، وبقدر تعلقالأمر ببيئةالاستثمار أو مناخالاستثمار فإنه
يتجاوز البحثفيالنواحيالمتعلقةبالموارد البشريةو المادية ليمتدإلىالبحثفيالنواحيالمتعلقةبمست
ويالمهاراتو الكفاءاتالتكنيكيةو التنظيميةو البحثو التطوير ومدىكفاءةالنظامالمحاسبيو القضا
ئيو الإداري.

عناصرالبيئةالاستثمارية

١ - الاستقرار السياسي والأمني

إن الشرط الأول للدخول لأي استثمار إلى أية دولة يتعلق بتوافر الحد الأدنى المقبول من الاستقرار السياسي الأمني، فإذا كانت الأوضاع السياسية غير مستقرة أو كان الأمن غير مستتب فإن المستقبل سيكون مجهولاً وبالتالي لا يستطيع أي مستثمر أن يتخذ قراراً أو هو يعرف أن مصيره سيكون مهدداً في أية لحظة تحت طائلة الفوضى أو الانفلات الأمني، ويتخذ المستثمرون الأجانب قراراتهم الاستثمارية بعد أن يأخذوا بنظر الاعتبار ما يلي:-

* قيمة كلفة الحماية والأمن كنسبة من المبيعات.

* الخسائر المتحققة بسبب الجريمة كنسبة من المبيعات.

وفيما يتعلق بمحافظة البصرة فإنها تتمتع باستقرار سياسي وأمني نسبي يمكن أن يتطور لاحقاً ليشكل أحد العناصر الجاذبة للاستثمار الأجنبي في البصرة، ومما يعزز البيئة الاستثمارية في البصرة انضمام العراق إلى المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) التابعة للبنك الدولي من خلال توفير التأمين ضد المخاطر السياسية، كالضمان ضد مخاطر نزع الملكية والإخلال بالتعاقد والحروب والاضطرابات الأهلية، وهو ما سيسهم في تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق عامة والبصرة خاصة، ويمكن للبصرة أن تتبنى حالاً آنياً وسريعاً كمنفيذ بقصيغة (مناطق الاستثمار الآمنة) توفر لها الحماية الأمنية والبنية التحتية للمشاريع الاستثمارية.

٢ - الإطار القانوني للاستثمار:

يعطي قانون الاستثمار في العراق رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المستثمرين المحليين والأجانب المزايا والتسهيلات الآتية:

* حق الاحتفاظ بالأرض لأغراض مشاريع الإسكان بمقابل يحدد بينه وبين مالك الأرض.

* حق استئجار الأراضي اللازمة للمشروع لمدة (٥٠) عاماً قابلة للتجديد.

* حرية دخول رؤوس الأموال وخروجها وحرية تحويل الأرباح.

*

يُعطى للمستثمرين الحق في توظيف اليد العاملة غير العراقية واستخدامها في حالة عدم توافر المؤهلات المطلوبة في العمالة العراقية.

*
منحالمستثمرالأجنبيوالعامليلمعهمنغيرالعراقيينحقالإقامةفيالعراقوتسهيلدخولهموخروج هم.

* عدممصادرةأوتأميمالمشروعالاستثماريالمشمولبأحكامهذاالقانون.

* إعفاءالمشروعالاستثماريمنالضرائبوالرسوملمدة (١٠) سنواتترتفعإلى (١٥) سنةإذاكانالمشروعمشتركاًمعمستثمرعراقيتزيدمساهمتهعن ٥٠%.

* إعفاءمستلزماتالإنتاجالمستوردةمنالرسومالجمركية.

* ملكيةالمستثمرالأجنبيللمشروعتصلإلى ١٠٠%.

* تقديمالمشورةوتوفيرالمعلوماتوالبياناتللمستثمرينوإصدارالأدلةالخاصةبذلك.

*
حقالأجانبفيالتداولفيسوقالعراقللأوراقالماليةبالأسهموالسنداتوتكوينالمحافظالاستثمارية
.

* ضمانالمساواةبينالمستثمرينالعراقيينوالأجانبمنحيثالحقوقوالالتزامات .

* ضمانإمكانالتأمينعلىالمشاريعالاستثماريةضدالمخاطرغيرالتجارية

*عدمفرضأيةقيودعلىصادراتالمشروعسواءتمالتصديرمباشرةأممنخلالطرفثالث .

*
ضمانعدمفرضأيأنواعمنالتسعيرالإلزاميعلىمنتجاتالمشاريعالاستثماريةوكذلكعدمفرضقيودعلىتوزيعالأرباح .

وعلىالرغممنالامتيازاتالعديدةالتييقدمهاالقانونللمستثمرينإلاأنهيؤخذعليهمايلي :

يشكلقانونالاستثمارالوطنيالجديدالإطارالقانونيللاستثمار.
علىالرغممنذلك،مايزالالمستثمرونالمحتملونيواجهونعوائقكبيرةلفهمالخطواتالأساسيةللبدءبتشغيلالأعمالفيالعراقنظراًللتعقيدالموجودفيالقوانينوالأنظمةوالإجراءاتالإداريةالحالية. إضافةًإلىذلكماتزالهنالكحاجةلأنظمةتنفيذيةلقانونالاستثمار.

يخلقغيابقوانينفيمجالاتتهمالمستثمرينالأجانبأيضاًالغموضلديهم.
ويتضمنذلكعدموجودقوانينللمنافسةوحمايةالمستهلكوالتيتعدأساسيةًلإعطاءجميعالأعمالفرصةًمتساويةًفيالسوق . لايوجدقانونأراضشاملفيالعراق. ويحددالقانونالمدنيلسنة

١٩٥١ الحقوقالعامة،بمافيذلكالحقوقبينملاكالأراضيوبينالملاكالمشتركين.
وتغطيقوانينوأنظمةأخربالضرائبعلىالعقارات،وحقوقالملكية،والتسجيل،والملكيةالأجنبية .

يعدقانونالتسجيللسنة ١٩٧١ التشريعالرئيسالذييحكمتسجيلالأراضي.
وبموجبهذاالقانون،تمإنشاءسجللأراضيفيبغدادوفروعللتسجيلفيجميعأنحاءالبلاد.
وقدحققالعراقمرتبةًجيدةًنسبياًحولتسجيلملكيةالأراضيحسبمؤشرممارسةالأعماللعام ٢٠٠٨ (المرتبةالأربعون)،علىالرغممنتراجعهمرتبتينمنذالعام ٢٠٠٧.

ويقيدالقانونالوصولإلىالمعلوماتحولالأراضيبمالكالأرض،وأصحابالحقوقعلىالأرض،والقضاءوأيةسلطةحكومية.

وماتزالهناكوثائقحجةأراضتعودللفترةالعثمانيةموجودةفيأسطنبول،ويمكناستخدامهذهالوثائقللاعتراضعلىالملكية.

٣ - النظامالقضائي

إنالاستقرارالقانونيلايتطلبفقطوضوحاًفيالنظمالقانونيةالسائدةبليعنيفوقذلكفاعليةالقانونبالقدرةعلىتطبيقهبصورةسليمة،الأمرالذييشيرإلىمدىتوافرنظامقضائيفاعلوعادلومنجهةوسلطةتنفيذيةمحايدةوقادرةعلىتنفيذالأحكامبسرعةوفاعليةمنجهةأخرى .
وفاعليةالقضاءلاتتطلبفقطالعدلوالسرعةوالقدرةعلىتنفيذالأحكام،بلتتطلبأنيكونذلكبكلفةمعقولة .
وتعدالثقةبالنظامالقضائيوعددالأياماللازمةلفضالمنازعاتمنالمسائلالمهمةالتيتهتمبهاالشركاتالأجنبيةالراغبةفيالاستثمارفيدولةما .
وعلىالرغممنبعضنقاطالوهنالتيتؤشرعلىالنظامالقضائيفيالبصرةإلاأنهيمتلكمنالعدلوالفاعليةمايييسرجذبالاستثماراتالأجنبيةإلىالبصرة. يحددالقانونالمدنيلسنة ١٩٨٩ المعاملاتالمدنية،ويغطيالقانونقواعدالصلاحياتوالقضاياالإجرائية.

يضعالقانوننظاماًعملياً،لكن
"قلةالشفافيةودرجةالتوقعوبطءالإجراءاتالقضائيةالعراقيةالتيتمنعالمستثمرينفيالعادةمنالاعتمادعليهبسببمسارالإجراءاتالقضائيةلتسويةالنزاعات.
ويكمنالخطأفيالتطبيقوليسفينصالقانون".
يجيزالقانونالعراقيللشركاتتسويةنزاعاتهابموجبقانونغيرعراقيأوفيمحاكمغيرعراقية،باس

تثناءالنزاعاتالمتعلقةبالأراضيفيالعراقوالنزاعاتالعماليةفيالعراق.
ويعدتنفيذالأحكامالقضائيةأمراًشائكاً.

ومنالقوانينذاتالصلةالقانونالتنفيذيلسنة ١٩٨٠ والقانونرقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨.
وبموجبهذينالقانونين،لاتنفذالأحكامالقضائيةالصادرةمنقبلمحاكمغيرعراقيةفيالعراقمالم "تعدمشابهة"
للأحكامالصادرةبموجبقانونتنفيذالأحكامالقضائيةالأجنبيةأوبموجبالمعاهداتالدوليةالنافذة فيالعراق.

لميوقعالعراقعلىمعاهدةنيويوركبشأنالاعترافوتنفيذأحكامالتحكيمالأجنبيلسنة ١٩٥٨ أومعاهدةالأممالمتحدةفيهذاالصدد.
علىالرغممنذلك،قامالعراقبالتوقيععلىاتفاقيةالرياضللتعاونالقضائيلسنة ١٩٨٣،والتييموجبهاتعدالأحكامالقضائيةالصادرةفيإحدىالدولالأعضاءنافذةًفيالدولةالعضوالأخرىإذاكانتمعترفابهافيتلكالدولة.

لايوجدنصفيقانونالاستثمارلسنة ٢٠٠٦ يغطيتنفيذالأحكامالقضائيةوالقراراتالأجنبية.

٤- البيئةالمالية

التحديالآخرأمامالحكومةالمحليةفيالبصرة،يتمثلبخلقبيئةماليةمستقرةومفتاحالاستقرارهو تحقيقمعدلتضخممنخفضالذييعنينسبةفوائدمنخفضةوعلاقاتصناعيةجيدةوأسعارصرفمستقرة.
إنالمستثمرينالأجانبيعدّونالتضخمالمنخفضأساسبناءاقتصادالسوق،وعندماتزيدمعدلاتالتضخمأوتتذبذببشدةأسعارصرفالعملاتالمحليةأوتتعددأسعارهاسينعكسذلكعلىالقراراتالاقتصادية،ولذلكفإنسلامةالأوضاعالنقديةواستقرارهامنأهمالأمورالتيتساعدفيحسناتخاذالقراراتالاقتصادية،وقدشهدالعراقعموماًوالبصرةخصوصاًمعدلاتتضخممرتفعةعام ٢٠٠٦ إذبلغت ٧٦% لكنالإدارةالاقتصاديةفيالعراقنجحتفيتخفيضمعدلالتضخمالى ١١% عام ٢٠٠٩ ويتوقعانينخفضهذاالمعدلكثيراًفيعام ٢٠١٠ لاسيمابعداستقرارأسعارالوقود.
وفيالمقابلتتميزالعملةالعراقيةباستقراروانضحكانلهإيجابياتملموسةعلىحركةالمعاملاتوالتبادلاتالتجاريةالاقتصادية،ومنثمفإنتوافرالبيئةالماليةالمستقرةفيالبصرةيمثلأحدأهمعناصرجذبالاستثماراتالأجنبيةإليها.

٥- فاعليةاقتصادالسوق:

هذاالتحديالذييواجهالحكومةالمحليةفيالبصرةيكمنفيتحريرالاقتصادوإعادةهيكلته،واتخاذ الخطواتالكفيلةبتحريرالسوقبمافيذلكسوقالعمل،ويتطلبتحريرالاقتصادتعزيزدورالقطاعا لخاصفيالاقتصادالمحلي،باستخدامااللوائحبالنظموالتشريعاتوالتمويلاللازملتطويره،لكيي ستطيعأنيؤديدوراًرياديأًفيالاقتصادالبصري.
والواقعأنالعراقعمومأًيسيربالاتجاهالذييؤديإلىتعزيزاقتصادالسوقوتقليلدورالدولةفيالاقت صادالعراقيوهومايؤشراحدعواملجذبالاستثماراتالأجنبيةإلىالبصرة.

٦ - البنيةالأساسية

منالعناصرالأخرىللبيئةالاستثمارية،مايتعلقبتوافرعناصرالبنيةالأساسيةأوالبنيةالتحتيةمث طرقوموانئومطاراتواتصالاتوطاقةومياه .
ويتوافرفيالبصرةالحدالأدنىالمعقولمنبعضعناصرالبنيةالأساسيةمثلطرقالمواصلاتوالاتـ صالاتوالموانئوالطاقةوالمياه،لكنهاتحتاجإلىاستثماراتكبيرةلتطويرهاالأنالشركاتالأجنبيةتـ هتمكثيراًبمدىتوافرالبنيةالتحتيةالذييؤثركثيراًفيطبيعةالقرارالاستثماريلها،ففيقطاعالكهربـ اءمثلايعدالوصولإلىالإمداداتالكهربائيةالموثوقةبسعرمعقولأمراًأساسياًبالنسبةللشركاتو عندماتتسمالإمداداتالكهربائيةبالانقطاعالمؤقتوالاختلافيالفولتيةفأنذلكيلحقالضرربالآلا ت،وتميلالشركاتإلىالاعتمادالذاتيعلىالإمداداتممايجعلالكلفةاكبرمنتكلفةالتزويدالمنتظممنـ وحداتالكهرباء،وتشيربعضالتقديراتإلىأنالكلفةالتييتحملهاالمستخدمونتساوي ٥% منالمبيعاتالسنويةومنثمتجعلالإمداداتالكهربائيةالضعيفةالاستثماراتأقلإنتاجيةولاتشجعـ لىالاستثماراتالجديدة.
توفرالبنيةالتحتيةللنقلفرصاللشركاتللبيعوالشراءفيأسواقمختلفةكذلكتشجعالبنيةالتحتيةالفعـ الةعلىجذبالمستمرين،وتؤديتكاليفالنقلالدوليالمتدنيةإلىتشجيعالتجارةذاتهاإذتوفرحافزاللا ستثمارفيالقطاعاتالأخرى .
ويمكنإيجازبعضالأمورالتيتهتمبهاتلكالشركاتكثيراًوالمتعلقةبالبنيةالأساسيةبمايلي:

* عددأياممالعملاللازمةللحصولعلىخطكهرباء.

* عددأيامانقطاعالتيارالكهربائي.

* قيمةالخسائرالناجمةعنانقطاعالتيارالكهربائيكنسبةمنالمبيعات.

* عددأيامانقطاعالمياه.

* قيمةالخسائر الناجمةمنانقطاعالمياهكنسبةمنالمبيعات.

* عددأيامالعملاللازمةللحصولعلىخطهاتفثابت.

* عددأيامانقطاعخطوطالهاتف.

* قيمةالخسائر الناجمةعنانقطاعخطوطالهاتفكنسبةمنالمبيعات.